ردود الفعل الرسمية والشعبية

على خلفية الانتفاضة الشعبية وما رافقها من اجراءات قمعية، اثيرت، على الصعيدين الرسمي والشعبي الاسرائيلي، ردود فعل متباينة تراوحت بين التأييد والتنديد ويمكن تقسيمها الى قسمين:

١ ــ **الموقف الرسمي**: وقد اعلن عنه وزير الدفاع اريئيل شارون عندما علّق على انتفاضة الضفة الغربية بقوله: «... ان منظمة التحرير الفلسطينية، هي التي تقف وراء اعمال الشغب في الضفة الغربية... لقد سهلنا وسوف نسهّل حياة المواطنين الذين ينشدون السلام، من اجل خلق جو اكثر انفراجا وملاءمةً للحوار بيننا وبين المواطنين المحليين. هذا، من جهة، ومن جهة اخرى فقد اعلنت بصورة قاطعة، اننا لن نسمح بأي نشاط تخريبي او بأي انتهاك خطير للنظام. لذلك نحن نتساهل ولدينا الكثير جدا من التسهيلات التي سنواصل تقديمها، وسوف نكون اشداء في تحرّكنا ضد كل الذين يعتدون على النظام والقانون» (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٨٥، ١٢ و١٣/١١/١٩٨١، ص ٣).

وفي الاتجاه نفسه، اصدر مكتب رئيس الحكومة، بيانا حول قضية نسف البيوت في الأراضي المحتلة جاء فيه: «... ردا على تنديد زعماء المعراخ بسياسة الحكومة في المناطق المحتلة، فان مكتب رئيس الحكومة يرغب في ان يوضح، بأن الحكومات التي قامت في عهد التجمّع، نسفت، منذ العام ١٩٦٧، وحتى ١٩٧٦، ما مجموعه ١٢٢٤ بيتا في المناطق المحتلة، بينما نسف في عهد الحكومات التي قامت في ظل الليكود منذ العام ١٩٧٧، وحتى الآن، ما مجموعه ٤١ منزلا فقط» (**عل همشمار**، ٢٣/١١/١٩٨١).

وردّ عضو الكنيست ابا ايبن، على هذا البيان، بقوله: «... ان غالبية اعمال النسف في عهد حكومات المعراخ قد تمت في سنوات ١٩٦٧ ــ ١٩٧٠، وان غالبية قرارات النسف هذه قد اتخذت بضغط من مناحيم بيغن نفسه ومن موشي دايان، فيما كنت انا اعارض ذلك» (**المصدر نفسه**).

وفي ظل تصاعد الاجراءات القمعية ضد المواطنين في المناطق المحتلة، قدّم عضو الكنيست، امنون روبنشتاين من كتلة شينوي، اقتراحا مستعجلا لجدول اعمال الكنيست، دعا فيه لمناقشة سياسة نسف البيوت في المناطق المحتلة ومغزاها. وندد روبنشتاين بهذه السياسة التي تلحق الضرر بعائلات عربية كاملة بسبب الاشتباه بأفراد تعرضوا لسيارة اسرائيلية. كما ندد بسياسة العقاب الجماعي (**هآرتس**، ٢٢/١١/١٩٨١).

وفي الاتجاه نفسه، قال عضو الكنيست يوسي ساريد (معراخ): «... على اسرائيل انهاء احتلالها للأراضي العربية بأسرع وقت ممكن، قبل ان يتحوّل هذا الاحتلال الى مرض مزمن... واضاف، اذا ما استمر هذا الاحتلال لن يكون ذلك اليوم الذي تتحوّل فيه المؤسسة الصهيونية بأكملها الى سيرك عسكري كبير بعيدا... والحوادث الأخيرة في الضفة الغربية تثبت مرة اخرى ان الحديث عن الاحتلال المتنور هو كلام فارغ» (**المصدر نفسه**).

كما ندد عضو الكنيست، توفيق طوبي (حداش)، يوم ١٠/١١/١٩٨١، بالممارسات الاسرائيلية الأخيرة في الضفة الغربية، التي تمثلت باغلاق الجامعات والصحف ونسف البيوت، وقال في جلسة للكنيست: «... اية سياسة مدنية تتحدّثون عنها، فالجيش الاسرائيلي ما زال يداهم البيوت ويعتقل اصحابها وينسفها، والجيش الاسرائيلي ما زال يهاجم المؤسسات التعليمية بالقنابل والأسلحة ويبطش بطلبة الجامعات ويعتقلهم. والبروفيسور الأكاديمي مناحيم ميلسون يوسّع السجون ويغلق الجامعات» (**الشعب**، ١١/١١/١٩٨١). كذلك علقت عضو الكنيست، شولاميت آلوني، على سياسة الحكومة في المناطق المحتلة بقولها: «... ان ممارسات السلطات العسكرية في الضفة الغربية تشير الى ان دولة اسرائيل دولة استعمارية». وطالبت الوني الحكومة الاسرائيلية باحترام سكان المناطق المحتلة وعدم سلبهم حقوقهم (**المصدر نفسه**).

اما عضو الكنيست، شارلي بيطون (حداش)، فقد أُبعد من قاعة الكنيست يوم ١٧/١١/١٩٨١، اثر اقوال خطيرة وصف بها